A/54/346
13 September 1999
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٧ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك
المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

تقرير الأمين العام

١ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥٨/٤٥ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت جميع الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على تلك الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على سبيل الأولوية.

٢ - وطلبت الجمعية العامة، في قرارها ١٣٧/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، إلى الأمين العام أن يقدم كل ما يلزم من تسهيلات ومساعدة للترويج للاتفاقية، من خلال الحملة العالمية للإعلام بشأن حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان؛ ودعت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، إلى تكثيف جهودها بهدف نشر المعلومات عن الاتفاقية وتعزيز فهمها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين تقريراً مستكملاً عن حالة الاتفاقية. واتخذت لجنة حقوق الإنسان قراراً مماثلاً، هو القرار ٤٥/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

٣ - وفي ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٩، كانت قد صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو انضمت إليها أذربيجان، وأوغندا، والبوسنة والهرسك، والرأس الأخضر، وسري لانكا، والسنغال، وسيشيل، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، والمغرب، والمكسيك، ووّقعت عليها بنغلاديش وتركيا وشيلي. وسيبدأ تنفيذ الاتفاقية حين تصدق عليها أو تنضم إليها ٢٠ دولة على الأقل.

٤ - ويعتبر الترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، إحدى الأولويات المستمرة لدى الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المتابعة للنداء الذي وجهه إلى الحكومات في عام ١٩٩٧ حثّ لها على التصديق على تلك المعاهدات، بعث الأمين العام والمفوضية السامية مشتركة إلى رؤساء الحكومات في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، ووردت بالفعل بعض الردود الإيجابية عليها.

٥ - ووافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً على الترويج للتصديق على معاهدات حقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية، إذ وقع على مذكرة تفاصيل بهذا الشأن مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في آذار/مارس ١٩٩٨ وعملاً بذلك المذكورة، وضع برنامج مشترك عنوانه "تعزيز حقوق الإنسان" من أجل الدعوة لحقوق الإنسان على جميع الصعد: العالمي والإقليمي ودون إقليمي. وأحد عناصر هذا البرنامج يستهدف على وجه التحديد الترويج للتصديق على الصكوك ذات الصلة عن طريق أنشطة منها على سبيل المثال عقد حلقات عمل على الصعيد دون إقليمي. ومن المخطط عقد عدة حلقات من هذا القبيل في نهاية عام ١٩٩٩ وخلال عام ٢٠٠٠.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، واصلت اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للترويج للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين، التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ وللوصول بها إلى الجمهور، الاضطلاع بأنشطتها، بما في ذلك عن طريق نظائرها الوطنية. وقد شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذه المبادرة وقدمت لها الدعم.